

## بحث بعنوان

# فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل

## الباحثة

أ.م.د/ أسماء سيد حسن خليل  
أستاذ التخطيط الاجتماعي المساعد  
كلية الخدمة الاجتماعية  
جامعة أسوان

2021 م



**ملخص:**

في إطار التوجه العالمي لتطبيق المشروطة في برامج الحماية الاجتماعية لصالح الفقراء والفئات الضعيفة من السكان وتطبيق مصر للمشروطة في برنامج تكافل للحماية الاجتماعية والموجه للأسر والسيدات الفقيرات، تسعى الدراسة الحالية الي تحديد فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل، تحديد الصعوبات التي تواجه فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل، وتنتمي هذه الدراسة إلي نمط الدراسات الوصفية، باستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة لعدد (354) مستفيدة من برنامج تكافل بمركز كوم أمبو بمحافظة أسوان. وتوصلت نتائج الدراسة الي أن مستوى فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل متوسطاً، وأنه توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدات وفقاً لمحل الإقامة فيما يتعلق بتحديدهن لمستوى فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل، وقدمت الدراسة تصور تخطيطي مقترح لتنفيذ المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل.

**الكلمات المفتاحية:** المشروطة - العدالة الاجتماعية - برنامج تكافل

**Abstract:**

Within the framework of the global trend of applying conditionality in social protection programs for the benefit of the poor and vulnerable groups of the population and Egypt's application of conditionality in the Takaful program for Social Protection aimed at poor families and poor women, the current study seeks to determine the effectiveness of conditionality in achieving social justice for beneficiaries of the Takaful program, identify the difficulties facing the effectiveness of conditionality in achieving social justice for beneficiaries of the Takaful program, and this study belongs to the pattern of descriptive studies, using a sample social survey method for a number of (354) beneficiaries of the Takaful program at Aswan. The results of the study found that the level of effectiveness of conditionality in achieving social justice for beneficiaries of the Takaful program is average, and that there are significant differences statistically between the responses of beneficiaries according to their place of residence with regard to determining the level of effectiveness of conditionality in achieving social justice for beneficiaries of the Takaful program. the study presented a proposed planning concept to activate conditionality in achieving social justice for beneficiaries of the Takaful program.

**Keywords:** Conditionality–Social Justice–Takaful Program

## أولاً: مدخل وتحديد مشكلة الدراسة:

ظهرت وتطورت برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية منذ القدم وحتى وقتنا المعاصر من أجل خدمة الإنسان وتحسين حياته والخدمات المقدمة له، لذا فإن جميع برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية تهدف إلى مساعدة الأفراد على التمتع بحماية نفسية واجتماعية راضية وإعانتهم لمواجهة مطالب الحياة بإيجابية ومساهماتهم في المجتمع المساهمة الفعالة، كما تعمل هذه البرامج والخدمات على زيادة قدراتهم الشخصية والأسرية في إتمام عملية التكيف المطلوبة (شرف الدين، 2012، ص 224) لصالحهم ولصالح مجتمعهم وفي اطار خطط التنمية الطموحة التي تضعها الدول والحكومات.

واستمراراً لهذه الفلسفة في برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية وفي ظل التطورات العالمية والازمات المتعددة التي يتعرض لها العالم الاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها، فقد حرصت الدول على خدمة أفرادها لتطوير وتنمية المجتمع ولتحسين نوعية الحياة للمواطنين في المجتمع حيث لجأت الكثير من الدول إلي إنشاء شبكات أمان اجتماعي كوسيلة للحماية الاجتماعية ولتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية والاستمرارية (خزام، 2012، ص 46) للخدمات والمساعدات الموجهة للمستحقين.

حيث سعت الدول والحكومات في العصر الحديث حماية مواطنيها في حالات المرض والشيخوخة والبطالة والعجز وأطلق على هذه الأفعال مسمى الحماية الاجتماعية (فدق، 2013، ص 561)، وذلك انطلاقاً من أن الحماية الاجتماعية أحد المكونات التي لا يمكن الاستغناء عنها في تركيبة العدالة الاجتماعية حيث يتواصل سعي الأفراد والعائلات إلي تحقيق حياة آمنة وتساهم الحماية الاجتماعية في النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاجية العمل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي (منصور، 2014، ص 163) داخل المجتمعات والدول وهي وسيلة مباشرة لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية.

فعلي المستوى العالمي يشير مصطلح الحماية الاجتماعية إلى السياسات والنهج التي تساعد الناس والأسر والمجتمعات المحلية لحماية أنفسهم ضد الصدمات والمخاطر. وفي ورقة ODI لوزارة التنمية الدولية البريطانية وتعرف الحماية الاجتماعية بأنها الإجراءات العامة التي اتخذت استجابة للمستويات الضعف والمخاطر والحرمان التي تعتبر غير مقبولة اجتماعية ضمن نظام سياسي معين أو مجتمع. ويستخدم مصطلح الحماية الاجتماعية للدلالة على أي مبادرة يطلقها القطاع العام والخاص يكون من شأنها توفير مصادر الدخل للفقراء وحماية الفئات الضعيفة من مخاطر البطالة فضلاً عن تحسين وضع الفئات المهمشة اجتماعياً وذلك بغية تحقيق الهدف

العام المتمثل بتقليص حدة ضعف الفقراء وسواهم من الفئات المهمشة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فهي تركز على الوقاية والحد من الفقر، بل على تقديم الدعم للفقراء والضعفاء والأكثر فقراً وعلى معالجة أسباب الفقر، وليس مجرد أعراضه (هاشم، 2018، ص 21).

كما تعرف الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة من التدابير الحمائية التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والملبس والسكن، خاصة في الظروف التي تواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان حد أدنى لمستوى المعيشة، لذلك تتشكل الحماية الاجتماعية من مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تمكين الفقراء من خلال تزويدهم بالمهارات المطلوبة والقدرة على المطالبة والضغط بهدف تحقيق التحرر من الحاجة والخوف وتزويدهم بما يؤكد حقوقهم في العيش بكرامة (عبد الصمد، 2009، ص 13).

ومع تزايد توجهات الدول والحكومات لتطبيق برامج الحماية الاجتماعية لصالح مواطنيها وتزايد الطلب من السكان في غالبية الدول علي هذه البرامج لمواجهة ضغوط الحياة والتزاماتها والفقر المتزايد عالمياً، ونتيجة الضغط علي موارد الدول والحكومات وعدم استطاعتها بتلبية هذه الطلبات المتزايدة من المواطنين للدعم ظهر عالمياً مفهوم المشروعية في برامج الحماية الاجتماعية.

فقد اظهرت تجارب الحماية الاجتماعية في دول العالم المختلفة الحاجة إلى تطبيقها في ظل شروط محددة وهو ما عرف بمشروعية الحماية الاجتماعية حتي تستطيع هذه البرامج الوصول لمستحقيها والوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين المستحقين، حيث أشارت دراسة فليشر ، دي آر وجي فليشر *Fletcher, D. R. and J. Flint* عام 2018 (*Fletcher & Flint, 2018*) إلى أنه في ظل التطور المعاصر لدولة الرعاية اتسم إصلاح الرعاية الاجتماعية في المملكة المتحدة بتحركات نحو مزيد من المشروعية ، ويتأثر ذلك بإسناد المسؤولية عن الفقر والبطالة إلى سلوك الأفراد المهمشين، وأن الفقراء هم المعالون الذين يجب أن يتلقوا الدعم بشرط بعض القيود التي تفرضها دولة الحماية التي من شأنها تحفيز المشاركة مع آليات الدعم.

وبالرغم من أن تقديم الرعاية الاجتماعية والخدمات ليس بجديد علي بعض دول العالم خاصة الاوربي الا انه قديما كان يتم بشروط ليست لصالح الدولة والمواطنين مما وصفها في ذلك الوقت بالشروط الضارة، وهذا ما أكده ويلان ، ج. *Whelan, J.* عام 2021 (*Whelan, J.* 2021) في دراسته المعنونة " تجارب مشروعية الرفاهية في نظام الحماية الاجتماعية الأيرلندي "، حيث قال يمكن القول إن المشروعية كانت دائماً جزءاً من أنظمة الرفاه والإغاثة السيئة المتعارف عليها في المملكة المتحدة فيما مضى، ومع ذلك يمكن القول إن منعطفاً أكثر وضوحاً

نحو مشروطة الرعاية الاجتماعية ظهر في الجزء الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين بضرورة تطبيقها بما يعود بالنفع علي المستفيدين ولصالحهم.

وما يؤكد ما سبق من التحول نحو تطبيق المشروطة في العديد من دول العالم ما أشارت إليه دراسة مانجي ، ك. *Manji, K*. عام 2017 (*Manji, 2017*) من أن تطبيق المشروطة الرسمية لمعالجة 'الاعتماد' على الضمان الاجتماعي ظهر كاتجاه هام منذ عام 1990 في اسكتلندا و أن الإصلاحات بين عامي 2010 و 2015 تشير إلي تجدد الاهتمام بهذا النهج، وأن تطبيق المشروطة مع الأشخاص المستهدفين قد كان له تأثير كبير علي حياتهم اليومية وتفاعلهم.

ومن جهة أخرى فقد اصبح تطبيق المشروطة مطلباً ملحاً للدعم الاستراتيجي طويل المدى لخطط التنمية الوطنية والمحلية والتحويلات الاجتماعية في مختلف دول العالم ، حيث اشارت دراسة دودلوا ، م. ، وزملائه *Dodlova, M., et al*. عام 2017 (*Dodlova et al., 2017*) إلي أن التحويلات الاجتماعية المعتمدة علي المشروطة في التعليم والصحة تؤدي ثمارها في المستقبل البعيد نسبياً، وإنها نادراً ما تبدأ بدوافع سياسية، بل تحددتها مصالح التنمية طويلة الأجل وتراكم رأس المال البشري.

وفي دول العالم الثالث النامي والذي تجد حكوماته صعوبة أكبر في تدبير نفقات برامج الحماية الاجتماعية مع تزايد اعداد الفقراء المستحقين بصورة أكثر بكثير عن دول العالم المتقدم أصبحت المشروطة حل وطني تتبناه حكومات هذه الدول، حيث أكدت دراسة فورد ، آي ، وزملائه *Forde, I., et al* عام 2011 (*Forde et al., 2011*) والمعنونة " استخدام المشروطة كحل لمشكلة انخفاض استيعاب الخدمات الأساسية في المجتمعات المحرومة: وجهة نظر المحددات الاجتماعية "، إلي أن مخططات التحويلات النقدية المشروطة " تطبيق المشروطة" التي تستخدم النقد لتحفيز استيعاب الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، راسخة بين المخططين الاجتماعيين في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.

ومن الناحية البحثية فلا توجد دراسات كثيرة حول المشروطة في برامج الحماية الاجتماعية فكما قال روثويل *Rothwell, J.* عام 2018 (*Rothwell, J., 2018*) فبالرغم من استخدام برامج التحويلات النقدية المشروطة على نطاق واسع بأنظمة الحماية الاجتماعية التي يتم تطبيقها على نطاق واسع في البلدان النامية إلا أن هناك فجوة ملحوظة في البحوث المرتبطة بهذا الموضوع مع قلة النظر في دور آليات الامتثال للمشروطة في تحسين النتائج الصحية والتعليمية ، لا سيما بالنظر إلى التكاليف الإدارية والمالية المرتبطة بنظم الرصد والإلزام والتي تواجه قيوداً تشغيلية كبيرة في الدول الأفريقية.

وعلي المستوى الوطني تمتلك الدولة المصرية ميراث متميز من برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية والحماية الاجتماعية المقدمة للمواطن المصري عبر عقود وحكومات مختلفة وتزايد الاهتمام في الفترة الأخيرة ببرامج وخدمات الحماية الاجتماعية من خلال برامج ومشروعات للحماية الاجتماعية تخدم العديد من الفئات وبخاصة الفئات المحرومة والمهمشة والفقيرة داخل المجتمع المصري، وهذا ما استهدفته دراسة أبو قورة (2010) بعنوان " الحماية الاجتماعية في واقع المجتمع المصري" من الكشف عن رؤية الفقراء لأشكال الحماية المقدمة لهم من الدولة والمتمثلة في معاش الضمان الاجتماعي وفي الرعاية الصحية والوقوف على المشاكل التي تواجه بعض الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي مع الجهات التي تتولى تقديم هذه المساعدات وأشارت نتائج الدراسة إلى محدودية استفادة الأسر من برامج الحماية الاجتماعية، والمتمثل في معاش الضمان الاجتماعي ومن ثم لم ينعكس تأثيرها بشكل واضح على حياتهم وترى هذه الأسر أن الدولة هي المسؤولة عن رعايتهم.

ولمواجهة مثل هذا القصور في برامج ومشروعات الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين انتقلت الحكومة المصرية الي تطبيق " المشروطينية" من خلال برامج جديدة مقدمة للفقراء، حيث أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي برنامجاً قومياً تحت مظلة الحماية الاجتماعية وهو برنامج "تكافل وكرامة" والذي يمثل تطبيق لمبدأ المشروطينية في الحماية الاجتماعية لضمان استفادة المستهدفين ووصول الدعم لها ومساعدة الدعم لهم في تحسين احوالهم ومعيشتهم.

وتم إطلاق برنامج تكافل وكرامة كبرنامج للحماية الاجتماعية المشروطينية تحت مظلة وزارة التضامن الاجتماعي استناداً إلي الفقرة الجديدة التي تم إضافتها إلى المادة رقم (5) من القانون رقم (137) لسنة 2010م والمعمول به من 2012/7/1م " والتي تنص علي أنه" ولرئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص ووزير المالية استحداث برامج تستهدف فئات غير مشمولة بمساعدات الضمان الاجتماعي الشهرية الواردة بهذا القانون، ويصدر بتحديد ضوابط وقيمة الحد الأدنى والحد الأقصى لهذه البرامج قرار من رئيس الوزراء" وذلك بصدر القانون رئيس الجمهورية رقم (15) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي رقم (137) لسنة 2010 والنفذ في 2012/7/1 والموافقة على استحداث وزير التضامن الاجتماعي برامج أخرى أو جديدة تحت مظلة الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي بقرار مجلس الوزراء رقم (540 لسنة 2015) وذلك لمساعدة الأسر الفقيرة والقضاء على الفقر وهو برنامج لمساعدة الأسر الفقيرة والمرضى وذوي الإعاقة من خلال تقديم المساعدات المالية ولكن بشروط معينة وينقسم هذا البرنامج إلى قسمين ( تكافل - وكرامة ) لكل منهما نوعية معينة من المستفيدين وشروط مطلوبة للاستفادة ولاستمرارية الاستفادة.

حيث استهدف برنامج تكافل وكرامة كبرنامج للحماية الاجتماعية المشروطة مشكلات الفقر والفقراء في المجتمع المصري، وهذا ما استهدفته دراسة **زهرا** (2010) من الكشف عن دور برنامج تكافل وكرامة في الحد من مشكلات الفقر في محافظة أسيوط، وأيضاً التعرف على المعوقات التي تواجه برنامج تكافل وكرامة في أداء دوره بمحافظة أسيوط .

كما استهدف برنامج تكافل وكرامة كبرنامج للحماية الاجتماعية المشروطة تحسين المناطق المحرومة وسكانها وخاصة الريف المصري، وهذا ما تناولته واكدهته دراسة **أحمد** (2017) والتي هدفت إلى الوقوف على فاعلية برنامج تكافل في تحسين أوضاع الريف الفقراء في الريف المصري ، وتوصلت إلي أن تنفيذ البرنامج أثر في زيادة درجة الوعي لدى المستفيدين باهتمام الدولة بهم، كما تبين أن البرنامج أجبر الأسر الفقيرة على متابعة الحالة الصحية والتعليمية لأطفالهم كما أسهم البرنامج في الحد من تشغيل الأطفال.

وفي ذات الاطار دراسة **السيد** (2020) والتي استهدفت تحديد مستوى خدمات برنامج تكافل وكرامة في المجتمعات الريفية وتحديد الصعوبات التي تواجه تحقيق العدالة الاجتماعية لخدمات برنامج تكافل وكرامة في المجتمعات الريفية وتوصلت الدراسة إلى ضرورة مراعاة البرنامج لإحتياجات الفقراء المتعددة وتقديم الدعم والرعاية لكافة المستفيدين من البرنامج في المجتمع.

ومنذ بداية برنامج تكافل وكرامة كبرنامج للحماية الاجتماعية المشروطة سعي إلي بناء قدرات الأسر المستفيدة من خدماته وتطويرها للوصول الي الاستقلالية مستقبلا وانتقالها من حالة الفقر الي حالة الاستقرار المالي والمجتمعي، وهذا ما سعت دراسة **محمود** (2020) إلي تطبيقه فقد هدفت إلى بناء برنامج من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية وتعزيز القدرات الذاتية للأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة وتوصلت نتائج الدراسة الي ان البرنامج المقترح ساعد في تعزيز الفعل والآداء للأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة.

وكان التركيز الأكبر لبرنامج تكافل وكرامة كبرنامج للحماية الاجتماعية المشروطة هو الوصول لتحقيق الحماية الصحية والحماية التعليمية للمستفيدين في مناطق تطبيقه بالمجتمع المصري، وهذا ما اكدهته دراسة **كمال** (2017) والتي هدفت إلى تحديد فاعلية خدمات برنامج تكافل وكرامة في تحقيق الحماية الصحية للفقراء وأيضاً تحديد مستوى فاعلية خدمات برنامج تكافل وكرامة في تحقيق الحماية التعليمية للفقراء، وتوصلت الدراسة إلي أن مستوى فاعلية خدمات برنامج تكافل وكرامة في تحقيق الحماية الصحية والتعليمية للفقراء مرتفع في كليهما، كما أشارت دراسة **طلعت وقبيضي** (2020) إلى ضرورة اهتمام البرنامج بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية للفئات المستهدفة من تطبيق البرنامج بالمجتمعات المحلية.



واستهدف برنامج تكافل وكرامة كبرنامج للحماية الاجتماعية المشروطة تحقيق الدعم المادى للفئات المهمشة والفقيرة والفئات الأولى بالرعاية، وهذا ما تناولته دراسة **عبد الرحمن ( 2017 )** والتي هدفت إلى تحديد اسهامات برنامج تكافل وكرامة فى تحقيق الدعم المادى للفئات والفئات الأولى بالرعاية، وتوصلت إلي أن برنامج تكافل وكرامة يوفر مستوى معيشى مناسب للفئات الأولى بالرعاية.

ومنذ انطلاق برنامج تكافل وكرامة كبرنامج للحماية الاجتماعية المشروطة وهو يستهدف المرأة المصرية الفقيرة كاحد الفئات الرئيسية المستهدفة فس البرنامج وتحسين أوضاعها واستعادتها الي جملة القوي البشرية المنتجة والنافعة في المجتمع المصري، وهذا ما استهدفته دراسة **هنداوى ( 2017 )** من تحديد اسهامات برنامج تكافل وكرامة فى تحسين نوعية حياة المرأة الريفية ، وتوصلت الدراسة الي نجاح مجموعة السياسات والبرامج التى تقدمها الدولة للتصدى لحالات انخفاض الدخل من خلال برنامج تكافل وكرامة.

وعلي مستوى جمهورية مصر العربية فقد اصبح برنامج تكافل وكرامة وتحديد برنامج تكافل كأحد برامج الحماية الاجتماعية المشروطة هو آلية رسمية لمواجهة الفقر، حيث أصبحت عملية مواجهة الفقر أصبحت ضرورة حتمية دينية وأخلاقية و اجتماعية وسياسية واقتصادية على البشرية وتستدعى مكافحة جذور وأسباب الفقر وتوفير الإحتياجات الأساسية للمجتمع ( السروجي، 2011، ص 18) المصري علي مستوى الجمهورية ولكل الفئات المستحقة.

وتأتى محافظة أسوان في أقصى جنوب مصر في المركز السابع ضمن المحافظات الفقيرة وهذا وفقاً لأحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حيث أشارت الاحصائيات عام 2018م إلي أن نسبة الفقر مرتفعة فى سبع محافظات من جمهورية مصر العربية وهى بالترتيب من حيث ارتفاع نسبة الفقر كالتالى: (أسيوط- سوهاج- الأقصر- المنيا- المحافظات الحدودية- البحيرة- أسوان)، حيث تصل نسبة الفقر إلى أعلى المستويات فى محافظة أسيوط حيث تمثل نسبة 66.7% وتليها محافظة سوهاج وتمثل نسبة 59.6% ثم محافظة الأقصر وتمثل نسبة 55.3% ثم محافظة المنيا وتمثل نسبة 54.6% ثم محافظات الحدود وتمثل نسبة 51.5% ثم محافظة البحيرة وتمثل نسبة 47.7% وأخيرا محافظة أسوان بنسبة 46.2% (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، 2019).

لذلك كانت محافظة أسوان أحد المحافظات الأساسية المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة وفقا لبيانات وزارة التضامن الاجتماعى فقد وصل عدد الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة بمديرية التضامن الإجتماعى بأسوان (56567) مستفيد و تتمثل فى عدد(31809) أسرة تستفيد من برنامج تكافل، وعدد (24758) مستفيد من برنامج كرامة، ويأتى مركز كوم أمبو فى الترتيب

الأول من حيث عدد المستفيدين داخل المحافظة بإجمالي (14947) مستفيد وكذلك المركز الأول علي مستوى المحافظة من حيث المستفيدين من برنامج تكافل بعدد (12172) مستفيد. وانطلاقاً من تركيز برامج الحماية الاجتماعية المشروطة علي الفئات الأولى بالرعاية والأسر الضعيفة فقد مثلت المرأة المستفيد الأكبر من برنامج تكافل لأنها تمثل الأسرة الفقيرة التي غاب عائلها والتي تعول أبناء صغار أقل من ثمانية عشر سنة وغيرها من فئات الأسر الفقيرة التي يستهدفها برنامج تكافل.

و انطلاقاً من العرض السابق لاهمية برامج الرعاية الاجتماعية وتطور برامج الحماية الاجتماعية وتطبيق المشروطة في برامج الحماية الاجتماعية لضمان تحقق الاستفادة من برامج الدعم النقدي المشروط ووصول الدعم لمستحقيه، وتطبيق الدولة المصرية لبرنامج تكافل وكرامة كأحد أشكال الحماية الاجتماعية وتميز برنامج تكافل بدعمه للأسر الفقيرة التي تمثلها سيدات باعتبار المرأة أحد الفئات الأولى بالرعاية التي تستهدفها برامج الحماية الاجتماعية، وانطلاقاً من اهتمام الباحثة وتخصصها في التخطيط الاجتماعي بفاعلية برامج الحماية الاجتماعية وتطبيق المشروطة فيها لتحقيق العدالة الاجتماعية، و استجابة لقلة البحوث المتخصصة في إطار التخطيط الاجتماعي التي تتناول مشروطة برامج الحماية الاجتماعية، و تأسيساً علي ما سبق فقد تحددت مشكلة الدراسة الحالية في: " فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل".

### ثانياً: أهمية الدراسة:

#### تحدد أهمية الدراسة الراهنة فيما يلي:

- 1- الاهتمام المتزايد من قبل الدولة المصرية متمثلة في مؤسساتها الحكومية بزيادة فعالية برامج الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية بالمجتمع المصري.
- 2- الاهتمام المتنامي بالمرأة المصرية الفقيرة كأحد دعائم المجتمع المصري خاصة في صعيد مصر والمتمثل في برنامج تكافل وخدماته للسيدات الفقيرات.
- 3- حداثة تطبيق تجربة المشروطة في برنامج خدمات الدعم المصري وضمان وصول الدعم لمستحقيه واستمراريته.
- 4- تعد المشروطة آلية مؤسسية لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية لم تتطرق اليها الابحاث في التخطيط الاجتماعي.

**ثالثاً: أهداف الدراسة:****تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:**

1- تحديد مستوى فعالية المشروطية في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل.

2- تحديد الصعوبات التي تواجه فعالية المشروطية في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل.

3- تحديد مقترحات تفعيل المشروطية في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل.

4- التوصل إلى تصور تخطيطي مقترح لتفعيل المشروطية في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل.

**رابعاً: الموجهات النظرية للدراسة:****( 1 ) مفاهيم الدراسة:****Conditionality****( أ ) مفهوم المشروطية**

في اللغة العربية يشير المعجم الوجيز للمشروطية بأنها تأتي من الفعل الثلاثي شَرَطَ والذي يشتق منه الشَّرْط وهو ما يُوضع ليلتزم به في بيع أو نحوه، وفي الفقه ما لا يتم الشيء إلا به. (مجمع اللغة العربية ، 2010، ص 479)

أما في اللغة الانجليزية ووفقاً لقواميسها المتعددة فإن المشروطية تستخدم لها كلمة Conditionality وهي كلمة إنجليزية بسيطة تشير إلى جودة الاعتماد على شروط محددة معينة، ويمكن تطبيقها على أي موقف يكون فيه الموقف أو الحدث أو العملية متوقفاً على استيفاء بعض الشروط.

وفي إطار التنمية المحلية والعالمية بدأ استخدام مصطلح المشروطية كشيء يجب أن يكون صحيحاً أو يتم القيام به قبل حدوث شيء آخر، خاصة كجزء من اتفاقية أو قانون أو عقد وهو ما يحدث في قروض تمويل التنمية الدولية من الدول الغنية للدول الفقيرة، أو كشروط تطبق على وصول الحكومات إلى التسهيلات الائتمانية وغيرها من المساعدات المالية الدولية، وخاصة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي هذا الصدد تشير المشروطية إلى ممارسة ربط الشروط بالمعونة المالية أو القروض أو غيرها من أشكال المساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية أو الحكومات. والغرض من

المشروطة هو ضمان تنفيذ البلد المتلقي للمعونة والمساعدات لإصلاحات أو تدابير محددة في مجال السياسة العامة والاجتماعية من أجل معالجة المشاكل الاقتصادية أو السياسية والتنمية بصفة عامة.

ومع ظهور برامج الحماية الاجتماعية حول العالم تم توظيف مصطلح المشروطة وتطبيقه داخل برامج الضمان والحماية الاجتماعية ليؤكد وجود شروط يجب توافرها في المستفيدين والالتزام بها شرطاً لاستمرار الخدمات الاجتماعية الضمانية.

ويشير روتش وزملائه Roche, S. للمشروطة غلي أنها العملية التي ترتبط فيها الأهلية للحصول على مدفوعات دعم الدخل بأشكال محددة من السلوك أو القيم، وتهدف إلى تشجيع السلوك المسؤول في السكان المهمشين. (Roche et al., 2021)

وفي برامج الحماية الاجتماعية للفقراء ومن خلال برامج الدعم النقدي المشروطة يقصد بالمشروطة الالتزام بإرسال الأطفال في الأسر الفقيرة المستفيدة والامهات المستفيدات من برامج الدعم إلى المدرسة، ونقلهم بانتظام إلى المراكز الصحية لإجراء فحوصات طبية حيث يتلقون أيضاً لقاءاتهم. وبالنسبة للنساء المستفيدات من برامج الدعم النقدي المشروط فإنها تعني الحصول والالتزام برعاية ما قبل الولادة وحضور محاضرات وورش التوعية الصحية، وبعد الولادة تجعل أطفالها يقومون بالفحوصات الطبية بانتظام، ويراقبن نمو أطفالهم وحالتهم الغذائية، ويتلقون التطعيمات الوقائية والصحية، وفيما يتعلق بالمشروطة التعليمية فهي تعني أن يربط أبناء الأسر المستفيدة من برامج الدعم بالالتحاق بالمدارس ومتابعتهم بانتظام من خلال سجلات الحضور في المدارس.

**وفي إطار الدراسة الحالية تقدم الباحثة تعريفاً إجرائياً للمشروطة بأنها:**

1- هي جملة الشروط والالتزامات والضمانات التي يجب أن تلتزم بها الأسر الفقيرة المستفيدة وممثلاتها من السيدات الفقيرات المستفيدات من برنامج تكافل في جمهورية مصر العربية.

2- يتم تطبيق المشروطة في برنامج تكافل بنوعها المشروطة الصحية والمشروطة التعليمية علي الأسر المستفيدة من تكافل والتي لديها أبناء أقل من (0-18) سنة

3- تستهدف المشروطة الصحية التوعية الصحية للأسر والسيدات المستفيدات و متابعة الأسر المستفيدة للزيارات الصحية للأم والأبناء الأقل من 6 سنوات.

4- وتهدف المشروطة التعليمية التزام الأسر والامهات المستفيدات بحضور ابنائهن في مراحل التعليم الاساسي بالحضور للمدارس بنسبة لا تقل عن 80%.

5- يقوم على ضمان تنفيذ وتحقق مشروطية برنامج تكافل وزارة التضامن الاجتماعي المصرية وفريق عمل إداري وميداني علي مستوي الوحدات الاجتماعية بالمجتمعات المحلية.

### ( ب ) مفهوم العدالة الاجتماعية Social justice

في اللغة العربية تأتي كلمة العدالة من الفعل الثلاثي عدل وعدلاً، وعدالة أي استقام، والعدالة إحدى الفضائل الأربع التي قال بها الفلاسفة من قديم وهي: الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة. والعدل أي الإنصاف وهو إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه (مجمع اللغة العربية ، 2010، ص 409).

ويشير معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة به إلى العدالة الاجتماعية على أنها " حصول الناس في المجتمع على فرص متساوية وفعلية لكي ينمو ويتعلم كل منهم أقصى ما تتيحه له قدراته ومواهبه " (جامعة الدول العربية ، 1983، ص 134). أما معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية فيعرف العدالة الاجتماعية على أنها " نظام مثالي يتمتع فيه أفراد المجتمع بنفس الحقوق الأساسية، وتكافؤ الفرص والحماية والواجبات والخدمات الاجتماعية" (درويش، 1998، ص 153).

والعدالة الاجتماعية تعني السعي لتمكين المواطن من حماية آدميته، حيث يتوافر له الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي والمعيشي، كما تعني أيضاً احترام الوجود الذاتي لمختلف التكوينات الاجتماعية، ويشير إليها البعض باعتبارها حالة مثالية فيها كل أفراد المجتمع لهم نفس الحقوق الأساسية والحماية، والفرص ، والالتزامات ، والمكاسب الاجتماعية ( السكري، 2000، ص 495).

كما تعرف العدالة الاجتماعية بأنها " نظام مثالي يتمتع فيه أفراد المجتمع بنفس الحقوق الأساسية، وتكافؤ الفرص، والحماية، والواجبات، والخدمات الاجتماعية (العمدة، 2013، ص 258)، فالعدالة الاجتماعية تعني إعطاء كل فرد ما يستحقه، وتوزيع المنافع المادية في المجتمع، وتوفيراً متساوياً للاحتياجات الأساسية، كما أنها تعني المساواة في الفرص، أي كل فرد لديه الفرصة في الصعود الاجتماعي (محمد، 2016، ص 32).

وفي إطار الدراسة الحالية تقدم الباحثة تعريفاً إجرائياً للعدالة الاجتماعية بأنها:

1- نهج مثالي يتم تطبيقه على أسس علمية ويتمتع فيه أفراد المجتمع بنفس الحقوق الأساسية، وتكافؤ الفرص.

2- يضم هذا النهج مجموعة من الإجراءات والبرامج التي تضمن وصول الحقوق والخدمات لمستحقيها.

- 3- تعد برامج الدعم النقدي المشروط مثل " تكافل " احد آليات تحقيقه في المجتمع المصري.
- 4- يتم الوصول اليها من خلال تحقيق المساواة و تكافؤ الفرص للمستفيدات من برنامج تكافل.
- 5- يعتمد تحقيقها علي ضمان وصول الدعم لمستحقيه وسهولة إجراءات الحصول علي الدعم للمستفيدات من برنامج تكافل.

## ( 2 ) مشروطة برنامج تكافل للحماية الاجتماعية

حول العالم يمكن تصنيف آليات الدعم النقدي للسكان والفئات المستهدفة لتحقيق الحماية الاجتماعية لهم إلي نوعين أساسيين هما آليات الدعم النقدي المشروطة أو غير مشروطة، حيث تتطلب التحويلات النقدية المشروطة من المستفيدين الامتثال لشروط محددة ليكونوا مؤهلين للتحويل والدعم وغالبا ما ترتبط هذه الشروط بالالتحاق بالتعليم أو الرعاية الصحية، بينما لا تتطلب التحويلات النقدية غير المشروطة اتخاذ أي إجراءات محددة من قبل المستفيدين المستهدفين.

وفي مصر يعد برنامج "تكافل" برنامج دعم نقدي مشروط يستهدف الأسر الفقيرة التي لديها أطفال من سن (0-18) سنة، مع اشتراط التزام الأسر المستفيدة التي لديها أطفال أكثر من 6 سنوات بإحاقهم بالمدارس وانتظامهم بنسبة 80% علي الأقل، وحضور الأم لثلاث جلسات توعية صحية بحد أدني لمتابعة برامج الصحة الأولية والنمو ومتابعة الحمل، وإعطاء الأطفال كل جرعات برامج التطعيمات علي مدار كافة المراحل العمرية حتي 6 سنوات ( النمر وسليمان، 2021، ص 6)، وتقوم وزارة التضامن الإجتماعي بتنفيذه من عام 2015 من خلال توفير دخل شهري للأسر الفقيرة مشروط بمدى إلتزام الأسر بالمسؤوليات المشتركة. (مديرية التضامن الإجتماعي بأسوان ، 2017، ص 20) والشروط التي وضعها البرنامج في اطار تطبيق المشروطة لضمان تحقيق أكبر استفادة ممكنة.

ويستهدف برنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل" عدة فئات من الاسر كما حددتها القرارات الوزارية الخاصة بوزارة التضامن الاجتماعي المصرية ووردت في قرار وزير التضامن رقم(230) لسنة 2015 وهي:

- (1) الأسر الفقيرة: التي لديها أطفال من (0 - 18) سنة والمكونة من زوج وزوجة وأبناء بشرط ألا يزيد العمر عن 18 سنة.

- (2) الأرملة والمطلقة: التي توفى زوجها أو طلقها وترك لها أولاد أقل من 18 سنة. ويتم تقديم وثيقة الطلاق في حالة الطلاق، وشهادة الوفاة في حالة الوفاة.
- (3) أسرة المسجون: وهي تلك الأسرة التي سُجِنَ أو حُبِسَ عائلها تنفيذاً لحكم مقيداً للحرية أو حُبِسَ إحتياطياً لمدة لا تقل عن شهرين، ولديها أبناء أقل من 18 سنة.
- (4) الأسرة مهجورة العائل: الأسرة التي هجرها عائلها ولا تعلم محل إقامته، ولديها أبناء أقل من 18 سنة.

ويتم تسجيل طالبي الاستفادة من برنامج تكافل إلكترونياً وتحليلها إحصائياً وإجراء اختبارات الإستحقاق اللازمة ويصدر قرار وزارة التضامن الإجتماعى بالموافقة على طلب صرف المساعدة أو رفضه خلال شهر ونصف من تاريخ تسجيل البيانات. وذلك بعد تقديم المستندات الثبوتية المطلوبة وتسجيلها على تابلت الوحدة التابع لها محل إقامة المواطن، وأيضاً تقوم الوزارة دورياً بالتنسيق والمتابعة مع الجهات المعنية بالتحقق من مدى الإلتزام بشروط الإستحقاق لاستمرار صرف المساعدة أو تعديلها أو إيقافها مع ما يتناسب مع حالة المستفيد. (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (540) لسنة 2015 المادة رقم (5).

هذا وتوجد عدة معايير تم تحديدها لقبول الاسر المستفيدة من برنامج تكافل والتي لا بد من توافرها للقبول بالبرنامج كما جاء في منشورات وزارة التضامن الإجتماعى الصادرة فى 2020/12/7 وهى كما يلى:

- 1- أن تكون الأسر المتقدمة لبرنامج تكافل لديها أبناء من حديثى الولادة حتى سن الثمانية عشر عاماً، على أن يكون الأبناء من سن السادسة لسن الثامنة عشر بمراحل التعليم المختلفة.
- 2- استيفاء كافة بيانات التقدم للبرنامج بتفاصيل الإستمارة الدالة على الحالة الإجتماعية (مواصفات رب الأسرة).
- 3- أفراد الأسرة ومواصفات المسكن والملكيات والحيازات ومصادر تلقى الدعم، وأن تكون البيانات سارية وصحيحة بعد إجراء البرنامج كافة استعلامات التحقق البيانى المكتبى مع كافة الوزارات الشريكة (الداخلية - التربية والتعليم - الصحة وغيرها).
- 4- تقديم كافة المستندات الداعمة (الثبوتية) اللازمة للتقدم مثل صور بطاقات الرقم القومى سارية - صور شهادات ميلاد - صور وثائق الزواج أو الوفاة أو الطلاق - صور ايصالات استهلاك كهرباء وغيرها من الوثائق.

- 5- عدم تقاضى أو الحصول على أى معاش ضمانى أو معاش تأمينى شخصى أو محول أو من أى مصادر دعم أخرى.
- 6- عدم القيد بقوة عمل القوات المسلحة أو الشرطة.
- 7- عدم ملكية أراضى زراعية (محيظة أو غير محيظة) نصف فدان أو أكثر وفدان أو أكثر فى المناطق الحدودية ومنها محافظة أسوان محافظة حدودية.
- 8- عم امتلاك عقارات غير محل السكن.
- 9- عدم امتلاك سيارة ملاكى أو أجرة أو نقل أو ربع نقل أو جرار أو لودر.
- 10- عدم إمتلاك 3 رؤوس ماشية أو (10) أغنام أو أكثر من أجل التجارة ويتم إثبات ذلك من خلال البحث الميدانى الذى يقوم به الباحث ووزارة الزراعة المتمثلة فى مديريات الزراعة وإداراتها ووحداتها الزراعية.
- 11- عدم العمل فى القطاع الخاص ( بتأمين أو بدون تأمين سواء بالمكافأة الشاملة أو غيرها).
- 12- عدم العمل بالحكومة ( بتأمين أو بدون تأمين سواء بالمكافأة الشاملة أو غيرها).
- 13- السفر (عدم التواجد - العمل ) خارج البلاد لمدة (سنة أو أكثر قبل التسجيل بالبرنامج أو أثناء أو بعد التسجيل).
- 14- عدم ملكية عمل خاص - شخصى يدر عائد ثلاث أضعاف قيمة المساعدة المقدرة للأسرة.
- 15- حضور أبناء الأسر المستفيدة من تكافل للتعليم بنسبة حضور لا تقل عن 80% شهرياً، وحضور الأم لثلاث جلسات توعية صحية ومتابعة نمو بحد أدنى، وإعطائها للأطفال كل جرعات برامج التطعيمات على مدار كافة المراحل العمرية حتى 6 سنوات.(وهذا ما يسمى بالمشروطية - (مشروطية برنامج تكافل ) والتي سنستعرضها فيما بعد.
- 16- الثبوت الدورى لكل ما سبق من بيانات ومعايير قبول الأسر فى برنامج تكافل بواقع عمليات التحقق المكتبى أو الميدانى.
- وكما يقول باستا جالي ، ف. Bastagli عام 2009 فإنه يتم تطبيق المشروطية من خلال مطالبة المستفيدين بإرسال أطفالهم إلى المدرسة والقيام بزيارات صحية منتظمة، والمشروطية المطبقة في برنامج تكافل لا تخرج عن هذا فهي تضمن وجود شروط لإستمرار صرف الأسر للدعم النقدى المقدم من برنامج تكافل ، وتحدد وزارة التضامن الإجتماعى الهدف من مشروطية برنامج تكافل فيما يلى (وزارة التضامن الإجتماعى ، 2018، ص 18-20):



- أن برنامج "تكافل" برنامج تنموى يهدف إلى الإستثمار فى الأطفال وضمان حياة كريمة لهم وليس راتب شهري للأسرة وهذا ينقله من دعم إحسانى لدعم تنموى، وأيضاً يهدف بشكل غير مباشر إلى التقليل من عمالة الأطفال.
  - أن الصحة والتعليم هم أساس الحياة الكريمة والسليمة للأطفال.
  - أن الصحة تؤثر على مستقبل الإنسان وعدم الحصول على رعاية سليمة فى أول 6 سنوات يؤدي إلى أمراض ومضاعفات فى المستقبل تحد من قدرته على التعلم والعمل.
  - التعليم يعطى فرص أكبر للعمل والحضور يمنع إستغلال الأهل للأطفال لكسب الرزق ويحد من عمالة الأطفال والتسرب من التعليم.
- وتقسم مشروعية برنامج تكافل الي نوعين هما (موقع وزارة التضامن الاجتماعي المصرية، 2020، تم تصفحه في 22/12/2020 م):

#### ( أ ) المشروعية التعليمية:

وهي تعنى أن تكون الأسر المستفيدة من الدعم النقدي المشروط "برنامج تكافل" لديها أبناء فى سن التعليم من (6 سنوات وحتى 18 سنة) وأضيف لاحقاً من هم فى التعليم الجامعى، وأيضاً يجب حضور الأبناء بنسبة حضور لا تقل عن 80% من السنة الدراسية.

#### ( ب ) المشروعية الصحية:

وهي تعنى أن تكون الأسرة المستفيدة من الدعم النقدي المشروط "برنامج تكافل" لديها أبناء من (يوم وحتى 6سنوات) وهي فترة ما قبل المدرسة، وأيضاً حضور الأم جلسات التوعية فى الوحدة الصحية التابع لها محل إقامة الأسرة.

#### خامساً: الاستراتيجيات المنهجية للدراسة:

#### ( 1 ) نوع الدراسة ومنهجها:

تتنمي هذه الدراسة إلي نمط الدراسات الوصفية، باستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة للمستفيدات من برنامج تكافل بمركز كوم أمبو بمحافظة أسوان.

#### ( 2 ) فروض الدراسة:

#### تسعي الدراسة الحالية إلي اختبار ثلاث فروض رئيسية هي:

( أ ) الفرض الأول: " من المتوقع أن يكون مستوى فعالية المشروعية فى تحقيق

العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل متوسطاً ":

ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد التالية:

- 1) تحقيق المساواة للمستفيدين من برنامج تكافل.
  - 2) تحقيق تكافؤ الفرص للمستفيدين من برنامج تكافل.
  - 3) ضمان وصول الدعم لمستحقيه من المستفيدين من برنامج تكافل.
  - 4) سهولة إجراءات الحصول علي الدعم للمستفيدين من برنامج تكافل.
- ( ب ) **الفرض الثاني:** " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدين وفقاً للحالة الاجتماعية فيما يتعلق بتحديدن لمستوى فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل " .
- ( ج ) **الفرض الثالث:** " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدين وفقاً لمحل الإقامة فيما يتعلق بتحديدن لمستوى فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل " .

### ( 3 ) أدوات الدراسة:

تمثلت أدوات جمع البيانات في: استبار للمستفيدين من برنامج تكافل بمركز كوم أمبو بمحافظة أسوان حول فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل.

#### ■ وتم تصميم الأداة وفقاً للخطوات التالية:

1. قامت الباحثة بتصميم استبار للمستفيدين حول فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل اعتماداً على التراث النظري الموجه للدراسة والدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة.
2. اشتمل استبار المستفيدين على المحاور التالية: البيانات الأولية، وفعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل، والصعوبات التي تواجه فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل، ومقترحات تفعيل فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل.
3. **صدق الأداة:**

#### (أ) **الصدق الظاهري (صدق المحكمين):**

تم عرض الأداة على عدد (5) محكمين من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسوان وكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان لإبداء الرأي في صلاحية الأداة من حيث السلامة اللغوية للعبارات من ناحية وارتباطها بأبعاد الدراسة من ناحية أخرى، وقد تم

الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (80%) وبناء على ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية.

### (ب) صدق المحتوي " الصدق المنطقي ":

للتحقق من هذا النوع من الصدق قامت الباحثة بالإطلاع علي الأدبيات والكتب، والدراسات والبحوث السابقة التي تناولت أبعاد الدراسة. ثم تحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات، وذلك لتحديد أبعاد فعالية المشروطية في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل.

### (ج) صدق الاتساق الداخلي:

اعتمدت الباحثة في حساب صدق الاتساق الداخلي لاستتبار المستفيدات على معامل ارتباط كل بعد في الأداة بالدرجة الكلية، وذلك لعينة قوامها (20) مفردة من المستفيدات (خارج مجتمع الدراسة ولكن ينطبق عليهن شروط مجتمع الدراسة). وتبين أنها معنوية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها، وأن معامل الصدق مقبول، كما يتضح من الجدول التالي:

#### جدول رقم (1)

يوضح الاتساق الداخلي بين أبعاد استتبار المستفيدات ودرجة الاستتبار ككل (ن=20)

م	الأبعاد	معامل الارتباط	الدلالة
1	فعالية المشروطية في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل	0.949	**
2	الصعوبات التي تواجه فعالية المشروطية في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل	0.796	**
3	مقترحات تفعيل فعالية المشروطية في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل	0.781	**

\* معنوي عند (0.05)

\*\* معنوي عند (0.01)

#### يوضح الجدول السابق أن:

أبعاد الأداة دالة عند مستوى معنوية (0.01) لكل بعد على حدة، ومن ثم تحقق مستوى الثقة في الأداة والاعتماد على نتائجها.

#### 1. ثبات الأداة:

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا .كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية، وذلك بتطبيقها على عينة قوامها (20) مفردة من المستفيدات (خارج مجتمع الدراسة ولكن ينطبق عليهن شروط مجتمع الدراسة)، وقد جاءت النتائج كما يلي:

## جدول رقم (2)

نتائج ثبات استتبار المستفيدات باستخدام معامل (ألفا .كرونباخ)

(ن=20)

م	الأبعاد	معامل (ألفا - كرونباخ)
1	فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل	0.93
2	الصعوبات التي تواجه فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل	0.87
3	مقترحات تفعيل فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل	0.89
	استتبار المستفيدات ككل	0.91

يوضح الجدول السابق أن:

معاملات الثبات للأبعاد تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجها وأصبحت الأداة في صورتها النهائية.

▪ تحديد مستوى فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل:

للحكم على مستوى فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل، بحيث تكون بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي: نعم (ثلاثة درجات)، إلى حد ما (درجتين)، لا (درجة واحدة)، تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى = أكبر قيمة - أقل قيمة (3 - 1 = 2)، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح (2/3 = 0.67) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:

## جدول رقم (3)

يوضح مستويات المتوسطات الحسابية لأبعاد الدراسة

المستوى	القيم
مستوى منخفض	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من 1 إلى 1.67
مستوى متوسط	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من 1.68 إلى 2.34
مستوى مرتفع	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من 2.35 إلى 3

### ■ أساليب التحليل الإحصائي:

تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS.V. 24.0) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والمدى، ومعامل (ألفا . كرونباخ) للثبات، ومعامل ارتباط بيرسون، واختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وتحليل التباين أحادي الاتجاه.

#### (4) مجالات الدراسة:

##### ( أ ) المجال المكاني:

يتحدد المجال المكاني للدراسة في مركز كوم أمبو بمحافظة أسوان، وترجع أسباب اختيار هذا المجال المكاني لما يلي:

- مركز كوم أمبو من أوائل مراكز محافظة أسوان الخمس التي تم تطبيق مشروطية برنامج تكافل وخدماته به.
- يحتل مركز كوم أمبو الترتيب الأول بين مراكز المحافظة في خدمات الدعم النقدي المشروط للأسر الفقيرة " برنامج تكافل".
- ترحيب قيادات الإدارة الاجتماعية بكوم أمبو بفكرة البحث والتعاون فيه مع الباحثة.

##### (ب) المجال البشري:

يتحدد المجال البشري للدراسة الحالية في جميع المستفيدات من برنامج تكافل بمركز كوم أمبو بمحافظة أسوان والبالغ عددهن ( 4512 ) سيدة مستفيدة في بداية عام 2021 موزعين علي الوحدات الاجتماعية الثلاث عشر بالإدارة الاجتماعية بمركز كوم أمبو وبيانهم كالتالي:

#### جدول رقم (4)

يوضح توزيع المستفيدات من برنامج تكافل بإدارة كوم أمبو الاجتماعية

م	الوحدة الاجتماعية	عدد المستفيدات
1	وحدة الفؤادية الاجتماعية	186
2	وحدة المنشية الاجتماعية	576
3	وحدة أقليت الاجتماعية	253

391	وحدة كوم أمبو ثان الاجتماعية	4
405	وحدة العتمور الاجتماعية	5
152	وحدة منيحة الاجتماعية	6
870	وحدة كوم أمبو أول الاجتماعية	7
500	وحدة العباسية الاجتماعية	8
154	وحدة فطيرة الاجتماعية	9
416	وحدة كفور كوم أمبو الاجتماعية	10
133	وحدة فارس الاجتماعية	11
294	وحدة حجازة الاجتماعية	12
182	وحدة السبيل الاجتماعية	13
4512	الاجمالي	

ولتحديد حجم العينة تم تطبيق معادلة حجم الامثل للعينة التالية ( الضحيان وحسن، 2002، ص 247):

$$n = \frac{NX_2P(1-P)}{d^2(N-1) + X_2P(1-P)}$$

حيث أن:

N = حجم مجتمع الدراسة.

X<sub>2</sub> = قيمة كاي تربيع (كا<sup>2</sup>) عند مستوى معنوية 0,05 ودرجة حرية واحدة. = 3,841

P = نسبة المستفيدات = 0.5 = d = مستوى الخطأ الذي يمكن تجاوزه لإعطاء أكبر حجم للعينة = 0,05

وبتطبيق القانون بلغ حجم العينة (354) مستفيدة من برنامج تكافل وعند تطبيق التوزيع المتناسب علي الوحدات الاجتماعية بإدارة كوم أمبو وذلك عند مستوى معنوية 0.05 أى عند مستوى ثقة 95%، وتحدد نوع العينة فى العينة العشوائية الطبقيّة ذات التوزيع المتناسب أصبح توزيع العينة كما يلي:

## جدول رقم (5)

يوضح توزيع عينة المستفيدات من برنامج تكافل بإدارة كوم أمبو الاجتماعية

م	الوحدة الاجتماعية	عدد المستفيدات بالعينة
1	وحدة الفؤادية الاجتماعية	15
2	وحدة المنشية الاجتماعية	45
3	وحدة أقليت الاجتماعية	20
4	وحدة كوم أمبو ثان الاجتماعية	31
5	وحدة العتمور الاجتماعية	32
6	وحدة منيحة الاجتماعية	12
7	وحدة كوم أمبو أول الاجتماعية	68
8	وحدة العباسية الاجتماعية	39
9	وحدة فطيرة الاجتماعية	12
10	وحدة كفور كوم أمبو الاجتماعية	33
11	وحدة فارس الاجتماعية	10
12	وحدة حجازة الاجتماعية	23
13	وحدة السبيل الاجتماعية	14
	الاجمالي	354

( ج ) المجال الزمني:

تم جمع البيانات من الميدان وتفريغها وتحليلها في الفترة من 2020/12/5 حتى 30

.2021/1/

سادساً: نتائج الدراسة الميدانية:

( 1 ) وصف المستفيدين بمجتمع الدراسة.

جدول رقم (6)

يوضح وصف المستفيدين مجتمع الدراسة

(ن=354)

م	السن	ك	%
1	أقل من 25 سنة	41	11.6
2	من 25 إلى أقل من 35 سنة	224	63.3
3	من 35 إلى أقل من 45 سنة	78	22
4	من 45 إلى أقل من 55 سنة	11	3.1
المجموع		354	100
المتوسط الحسابي		32	
الانحراف المعياري		7	
م	الحالة الاجتماعية	ك	%
1	متزوجة	322	91
2	مطلقة	17	4.8
3	أرملة	15	4.2
المجموع		354	100
م	الحالة التعليمية	ك	%
1	أمية	38	10.7
2	تقرأ وتكتب	39	11
3	تعليم أساسي	162	45.8
4	مؤهل متوسط	115	32.5
المجموع		354	100
م	عدد الأبناء	ك	%
1	1	136	38.4
2	2	118	33.3
3	3	57	16.1
4	4	43	12.1
المجموع		354	100
المتوسط الحسابي		2	
الانحراف المعياري		1	



م	عدد سنوات الاستفادة من برنامج تكافل	ك	%
1	1	30	8.5
2	2	77	21.8
3	3	143	40.4
4	4	104	29.4
المجموع			
		354	100
		3	المتوسط الحسابي
		1	الانحراف المعياري
م	محل الإقامة	ك	%
1	ريف	257	72.6
2	حضر	97	27.4
المجموع			
		354	100

### يوضح الجدول السابق أن:

- أكبر نسبة من المستفيدات في الفئة العمرية (من 25 إلى أقل من 35 سنة) بنسبة (63.3%)، يليها الفئة العمرية (من 35 إلى أقل من 45 سنة) بنسبة (22%)، ثم الفئة العمرية (أقل من 25 سنة) بنسبة (11.6%)، وأخيراً الفئة العمرية (من 45 إلى أقل من 55 سنة) بنسبة (3.1%). ومتوسط سن المستفيدات (32) سنة، وبانحراف معياري (7) سنوات تقريباً.
- أكبر نسبة من المستفيدات متزوجات بنسبة (91%)، يليها مطلقة بنسبة (4.8%)، وأخيراً أرملة بنسبة (4.2%).
- أكبر نسبة من المستفيدات حاصلات علي تعليم أساسي بنسبة (45.8%)، يليها مؤهل متوسط بنسبة (32.5%)، ثم تقرأن وتكتبن بنسبة (11%)، وأخيراً أميات بنسبة (10.7%).
- أكبر نسبة من المستفيدات لديهن ابن واحد بنسبة (38.4%)، يليها ابنان بنسبة (33.3%)، ثم ثلاثة أبناء بنسبة (16.1%)، وأخيراً أربعة أبناء بنسبة (12.1%). ومتوسط عدد أبناء المستفيدات ابنان، وبانحراف معياري ابن واحد تقريباً.
- أكبر نسبة من المستفيدات عدد سنوات استفادتهن من برنامج تكافل ثلاث سنوات بنسبة (40.4%)، يليها أربعة سنوات بنسبة (29.4%)، ثم سنتان بنسبة (21.8%)، وأخيراً سنة واحدة بنسبة (8.5%). ومتوسط عدد سنوات الاستفادة من برنامج تكافل (3) سنوات، وبانحراف معياري سنة واحدة تقريباً.

- أكبر نسبة من المستفيدات مقيمات بالريف بنسبة (72.6%)، يليها الحضر بنسبة (27.4%).

(2) فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل:

( أ ) تحقيق المساواة للمستفيدات من برنامج تكافل:

جدول رقم (7)

يوضح تحقيق المساواة للمستفيدات من برنامج تكافل

(ن=354)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات						العبارات	م
			لا		إلى حد ما		نعم			
			%	ك	%	ك	%	ك		
2	0.43	2.79	0.8	3	19.2	68	79.9	283	1	تمكنني المشروطة من إشباع احتياجاتي الأسرية الأساسية
4	0.5	2.61	0.6	2	37.6	133	61.9	219	2	تضمن المشروطة توزيع عادل للدعم بين المستفيدات
3	0.5	2.66	1.1	4	31.9	113	66.9	237	3	توفر المشروطة مبالغ مالية ثابتة لدعم المستفيدات
1	0.25	2.95	0.6	2	4.2	15	95.2	337	4	تحدد المشروطة في الجوانب التعليمية والصحية
6	0.78	1.42	76.6	271	5.1	18	18.4	65	5	توجد وسائل متعددة للتحقق من استيفاء المستفيدات للمشروطة
5	0.7	2.61	12.7	45	13.8	49	73.4	260	6	قواعد الاستفادة من المشروطة واضحة ومحددة
مستوى مرتفع	0.34	2.51	البعد ككل							

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى تحقيق المساواة للمستفيدات من برنامج تكافل كأحد أبعاد فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.51)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تتحدد المشروطة في الجوانب التعليمية والصحية بمتوسط حسابي (2.95)، يليه الترتيب الثاني تمكنني المشروطة من إشباع احتياجاتي الأسرية الأساسية بمتوسط حسابي (2.79)، ثم الترتيب الثالث توفر

المشروطية مبالغ مالية ثابتة لدعم المستفيدات بمتوسط حسابي (2.66)، وأخيراً الترتيب السادس توجد وسائل متعددة للتحقق من استيفاء المستفيدات للمشروطية بمتوسط حسابي (1.42).

( ب ) تحقيق تكافؤ الفرص للمستفيدات من برنامج تكافل:

جدول رقم (8)

يوضح تحقيق تكافؤ الفرص للمستفيدات من برنامج تكافل

(ن=354)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات						العبارات	م
			لا		إلى حد ما		نعم			
			%	ك	%	ك	%	ك		
1	0.46	2.72	0.3	1	27.4	97	72.3	256	يوفر تطبيق المشروطية التعليمية دعم مناسب للمرحلة التعليمية لأبنائي	1
4	0.5	2.56	0.3	1	42.9	152	56.8	201	يتناسب الدعم في ظل المشروطية مع الحالة الاجتماعية للمستفيدات	2
6	0.74	1.54	61	216	23.7	84	15.3	54	توجد متابعة دورية لحصر المستفيدات غير الملتزمات بالمشروطية	3
5	0.59	1.98	18.1	64	65.5	232	16.4	58	يتم عمل زيارات منزلية لمتابعة التغيرات التي تطرأ على أسر المستفيدات	4
2	0.49	2.7	1.4	5	27.1	96	71.5	253	توفر المشروطية الصحية الرعاية الصحية المناسبة لي ولأسرتي	5
3	0.5	2.69	1.7	6	27.1	96	71.2	252	تتم توعية المستفيدات بضرورة تحديث الحالة التعليمية لأبنائهم	6
مستوى مرتفع	0.39	2.37	البعد ككل							

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى تحقيق تكافؤ الفرص للمستفيدات من برنامج تكافل كأحد أبعاد فعالية المشروطية في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.37)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول يوفر تطبيق المشروطية التعليمية دعم مناسب للمرحلة التعليمية لأبنائي بمتوسط حسابي (2.72)، يليه الترتيب الثاني توفر المشروطية الصحية الرعاية الصحية المناسبة لي ولأسرتي بمتوسط حسابي (2.7)، ثم الترتيب الثالث تتم توعية المستفيدات بضرورة تحديث الحالة التعليمية لأبنائهم

بمتوسط حسابي (2.69)، وأخيراً الترتيب السادس توجد متابعة دورية لحصر المستفيدات غير الملتمزات بالمشروطة بمتوسط حسابي (1.54).

( ج ) ضمان وصول الدعم لمستحقيه من المستفيدات من برنامج تكافل:

جدول رقم (9)

يوضح ضمان وصول الدعم لمستحقيه من المستفيدات من برنامج تكافل

(ن=354)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات						العبارات	م
			لا		إلى حد ما		نعم			
			%	ك	%	ك	%	ك		
2	0.44	2.74	-	-	25.7	91	74.3	263	1	تساعد المشروطة في وصول الدعم لمستحقيه
1	0.43	2.75	-	-	25.1	89	74.9	265	2	يضمن الالتزام بالمشروطة استمرار تعليم أبنائي
3	0.49	2.61	-	-	38.7	137	61.3	217	3	يضمن تطبيق المشروطة استمرارية وصول الدعم لمستحقيه
1	0.43	2.75	-	-	25.1	89	74.9	265	4	يساعدني الالتزام بالمشروطة في تأمين الخدمات الصحية لأسرتي
4	0.6	2.37	6.2	22	50.3	178	43.5	154	5	تسهم المراجعة الدورية للمشروطة في ضمان حصولي علي الدعم
5	0.78	1.87	37.6	133	38.1	135	24.3	86	6	تضمن المشروطة عدم الحصول علي الدعم إلا بعد بحث الحالة الاجتماعية
مستوى مرتفع	0.42	2.52	البعد ككل							

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى ضمان وصول الدعم لمستحقيه من المستفيدات من برنامج تكافل كأحد أبعاد فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.52)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول يضمن الالتزام بالمشروطة استمرار تعليم أبنائي، ويساعدني الالتزام بالمشروطة في تأمين الخدمات الصحية لأسرتي بمتوسط حسابي (2.75)، يليه الترتيب الثاني تساعد المشروطة في

وصول الدعم لمستحقه بمتوسط حسابي (2.74)، ثم الترتيب الثالث يضمن تطبيق المشروطية استمرارية وصول الدعم لمستحقه بمتوسط حسابي (2.61)، وأخيراً الترتيب الخامس تضمن المشروطية عدم الحصول علي الدعم إلا بعد بحث الحالة الاجتماعية بمتوسط حسابي (1.87).

( د ) سهولة إجراءات الحصول علي الدعم للمستفيدين من برنامج تكافل:

### جدول (10)

يوضح سهولة إجراءات الحصول علي الدعم للمستفيدين من برنامج تكافل

(ن=354)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات						العبارات	م
			لا		إلى حد ما		نعم			
			%	ك	%	ك	%	ك		
6	0.51	1.26	77.1	273	19.8	70	3.1	11	1	يتم الحصول علي الدعم بسهولة ويسر
4	0.87	1.63	63.3	224	10.7	38	26	92	2	الوحدة الاجتماعية التي أتلقى منها الدعم قريبة من منزلي
5	0.7	1.44	68.4	242	19.8	70	11.9	42	3	توجد سهولة في الإجراءات الخاصة باستخراج بطاقة المشروطية للدعم
2	0.33	2.07	2	7	88.7	314	9.3	33	4	يقوم العاملون بالوحدة الاجتماعية بصرف مستحقاتي فور وصولي دون تأخير
3	0.32	2.06	2	7	89.5	317	8.5	30	5	يتم التعامل بشفافية مع المستفيدين من قبل مقدمي الخدمات
1	0.49	2.34	0.8	3	64.1	227	35	124	6	يصرف الدعم بانتظام للمستفيدين
مستوى متوسط	0.4	1.8	البعد ككل							

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى سهولة إجراءات الحصول علي الدعم للمستفيدين من برنامج تكافل كأحد أبعاد فعالية المشروطية في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.8)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول يصرف الدعم بانتظام للمستفيدين بمتوسط حسابي (2.34)، يليه الترتيب الثاني يقوم العاملون بالوحدة الاجتماعية بصرف مستحقاتي فور وصولي دون تأخير بمتوسط حسابي (2.07)، ثم الترتيب الثالث يتم التعامل بشفافية مع المستفيدين من قبل مقدمي الخدمات بمتوسط حسابي

(2.06)، وأخيراً الترتيب السادس يتم الحصول علي الدعم بسهولة ويسر بمتوسط حسابي (1.26).

(3) الصعوبات التي تواجه فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات

من برنامج تكافل:

### جدول (11)

يوضح الصعوبات التي تواجه فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل

(ن=354)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات						العبارات	م
			لا		إلى حد ما		نعم			
			%	ك	%	ك	%	ك		
1	0	3	-	-	-	-	100	354	ضعف التوعية بكيفية استمرار صرف مساعدة تكافل	1
1	0	3	-	-	-	-	100	354	تعقد الإجراءات الإدارية لاستخراج بطاقات المشروطة ببرنامج تكافل	2
1	0	3	-	-	-	-	100	354	صعوبة تحديث البيانات علي الموقع الالكتروني لبرنامج تكافل	3
1	0	3	-	-	-	-	100	354	تعقد إجراءات استعادة المبالغ المستقطعة من الدعم	4
2	0.11	2.99	0.3	1	-	-	99.7	353	تقديم الدعم لطفلين فقط لكل مستفيدة	5
2	0.11	2.99	0.3	1	-	-	99.7	353	قلة عدد مقدمي خدمات الدعم بالوحدات الاجتماعية	6
مستوى مرتفع	0.04	2.99	البعد ككل							

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى الصعوبات التي تواجه فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.99)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول ضعف التوعية بكيفية استمرار صرف مساعدة تكافل، وتعقد الإجراءات الإدارية لاستخراج بطاقات المشروطة ببرنامج تكافل، وصعوبة تحديث البيانات علي الموقع الالكتروني لبرنامج تكافل، وتعقد إجراءات استعادة المبالغ المستقطعة من الدعم

بمتوسط حسابي (3)، يليه الترتيب الثاني تقديم الدعم لطفلين فقط لكل لمستفيدة، وقلة عدد مقدمي خدمات الدعم بالوحدات الاجتماعية بمتوسط حسابي (2.99).

#### (4) مقترحات تفعيل المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج

تكافل:

#### جدول (12)

يوضح مقترحات تفعيل المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج

تكافل

(ن=354)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات						العبارات	م
			لا		إلى حد ما		نعم			
			%	ك	%	ك	%	ك		
1	0	3	-	-	-	-	100	354	زيادة الاهتمام بتوعية المستفيدات بكيفية استمرار صرف مساعدة تكافل	1
3	0.08	2.99	-	-	0.6	2	99.4	352	تيسير الإجراءات الإدارية لاستخراج بطاقات المشروطة ببرنامج تكافل	2
2	0.05	3	-	-	0.3	1	99.7	353	العمل علي تيسير تحديث البيانات علي الموقع الالكتروني لبرنامج تكافل	3
4	0.09	2.99	-	-	0.8	3	99.2	351	تبسيط إجراءات استعادة المبالغ المستقطعة من الدعم	4
2	0.05	3	-	-	0.3	1	99.7	353	أن يشمل الدعم أكثر من طفلين لكل مستفيدة	5
1	0	3	-	-	-	-	100	354	زيادة عدد مقدمي خدمات الدعم بالوحدات الاجتماعية	6
مستوى مرتفع	0.03	2.99	البعد ككل							

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى مقترحات تفعيل المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.99)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول زيادة الاهتمام بتوعية المستفيدات بكيفية استمرار صرف مساعدة تكافل،

وزيادة عدد مقدمي خدمات الدعم بالوحدات الاجتماعية بمتوسط حسابي (3)، وبانحراف معياري (0)، يليه الترتيب الثاني العمل علي تيسير تحديث البيانات علي الموقع الالكتروني لبرنامج تكافل، وأن يشمل الدعم أكثر من طفلين لكل لمستفيدة بمتوسط حسابي (3)، وبانحراف معياري (0.05)، ثم الترتيب الثالث تيسير الإجراءات الإدارية لاستخراج بطاقات المشروطة ببرنامج تكافل بمتوسط حسابي (2.99)، وأخيراً الترتيب الرابع تبسيط إجراءات استعادة المبالغ المستقطعة من الدعم بمتوسط حسابي (2.99).

#### (5) اختبار فروض الدراسة:

( أ ) اختبار الفرض الأول للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى فعالية

المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل متوسطاً ":

#### جدول (13)

يوضح مستوى فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل ككل

(ن=354)

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	تحقيق المساواة للمستفيدات من برنامج تكافل	2.51	0.34	مرتفع	2
2	تحقيق تكافؤ الفرص للمستفيدات من برنامج تكافل	2.37	0.39	مرتفع	3
3	ضمان وصول الدعم لمستحقيه من المستفيدات من برنامج تكافل	2.52	0.42	مرتفع	1
4	سهولة إجراءات الحصول علي الدعم للمستفيدات من برنامج تكافل	1.8	0.4	متوسط	4
	أبعاد الفعالية ككل	2.3	0.24	مستوى متوسط	

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل ككل متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.3)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول ضمان وصول الدعم لمستحقيه من المستفيدات من برنامج تكافل بمتوسط حسابي (2.52)، يليه الترتيب الثاني تحقيق المساواة للمستفيدات من برنامج تكافل بمتوسط حسابي



(2.51)، ثم الترتيب الثالث تحقيق تكافؤ الفرص للمستفيدات من برنامج تكافل بمتوسط حسابي (2.37)، وأخيراً الترتيب الرابع سهولة إجراءات الحصول علي الدعم للمستفيدات من برنامج تكافل بمتوسط حسابي (1.8). مما يجعلنا نقبل الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل متوسطاً ".

( ب ) اختبار الفرض الثاني للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدات وفقاً للحالة الاجتماعية فيما يتعلق بتحديدهن لمستوى فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل ":

#### جدول (14)

يوضح تحليل التباين لمستوى فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل وفقاً للحالة الاجتماعية للمستفيدات \*

(ن=354)

م	الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية (df)	متوسط المربعات	قيمة (ف) F	الدلالة
1	تحقيق المساواة للمستفيدات	التباين بين المجموعات	0.378	2	0.189	1.678	غير دال
		التباين داخل المجموعات	39.555	351	0.113		
		المجموع	39.933	353			
2	تحقيق تكافؤ الفرص للمستفيدات	التباين بين المجموعات	0.280	2	0.140	0.940	غير دال
		التباين داخل المجموعات	52.274	351	0.149		
		المجموع	52.554	353			
3	ضمان وصول الدعم لمستحقيه من المستفيدات	التباين بين المجموعات	0.232	2	0.116	0.660	غير دال
		التباين داخل المجموعات	61.6	351	0.175		
		المجموع	61.831	353			
4	سهولة إجراءات الحصول علي الدعم للمستفيدات	التباين بين المجموعات	0.596	2	0.298	1.855	غير دال
		التباين داخل المجموعات	56.408	351	0.161		
		المجموع	57.004	353			

\* - تنقسم فئات الحالة الاجتماعية للمستفيدات إلى ثلاثة مجموعات: المجموعة (1) متزوجة ن=(322)، والمجموعة (2) مطلقة ن=(17)، والمجموعة (3) أرملة ن=(15).

غير دال	0.159	0.009	2	0.019	التباين بين المجموعات	أبعاد الفعالية ككل
		0.059	351	20.800	التباين داخل المجموعات	
			353	20.819	المجموع	

\* معنوي عند (0.05)

\*\* معنوي عند (0.01)

## يوضح الجدول السابق أن:

لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدات وفقاً للحالة الاجتماعية (متزوجة/ مطلقة/ أرملة) فيما يتعلق بتحديدهن لمستوى تحقيق المساواة للمستفيدات من برنامج تكافل، ومستوى تحقيق تكافؤ الفرص للمستفيدات من برنامج تكافل، ومستوى ضمان وصول الدعم لمستحقيه من المستفيدات من برنامج تكافل، ومستوى سهولة إجراءات الحصول علي الدعم للمستفيدات من برنامج تكافل، ومستوى أبعاد فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل ككل. مما يجعلنا نرفض الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدات وفقاً للحالة الاجتماعية فيما يتعلق بتحديدهن لمستوى فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل ".

( ج ) اختبار الفرض الثالث للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدات وفقاً لمحل الإقامة فيما يتعلق بتحديدهن لمستوى فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل ":

## جدول (15)

يوضح الفروق المعنوية بين استجابات المستفيدات وفقاً لمحل الإقامة فيما يتعلق بتحديدهن لمستوى فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل

(ن=354)

م	الأبعاد	مجتمع البحث	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة t	الدلالة
1	تحقيق المساواة للمستفيدات	ريف	257	2.47	0.33	352	3.709-	**
		حضر	97	2.61	0.33			
2	تحقيق تكافؤ الفرص للمستفيدات	ريف	257	2.29	0.37	352	6.228-	**
		حضر	97	2.57	0.35			
3	ضمان وصول الدعم لمستحقيه من المستفيدات	ريف	257	2.42	0.42	352	7.500-	**
		حضر	97	2.77	0.29			

غير دال	0.997-	352	0.38	1.79	257	ريف	سهولة إجراءات الحصول علي الدعم للمستفيدين	4
			0.46	1.84	97	حضر		
**	7.570-	352	0.2	2.24	257	ريف	أبعاد الفعالية ككل	
			0.27	2.45	97	حضر		

\* معنوي عند (0.05)

\*\* معنوي عند (0.01)

## يوضح الجدول السابق أن:

- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين استجابات المستفيدين وفقاً لمحل الإقامة (ريف/ حضر) فيما يتعلق بتحديدن لمستوى تحقيق المساواة للمستفيدين من برنامج تكافل، ومستوى وصول الدعم لمستحقه من المستفيدين من برنامج تكافل، ومستوى ضمان وصول الدعم لمستحقه من المستفيدين من برنامج تكافل، ومستوى أبعاد فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل ككل لصالح استجابات المستفيدين المقيمت بالحضر.
  - لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدين وفقاً لمحل الإقامة (ريف/ حضر) فيما يتعلق بتحديدن لمستوى سهولة إجراءات الحصول علي الدعم للمستفيدين من برنامج تكافل.
  - مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة جزئياً والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدين وفقاً لمحل الإقامة فيما يتعلق بتحديدن لمستوى فعالية المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل ".
- سابعاً: التصور التخطيطي المقترح لتفعيل المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل.
- وفي إطار النتائج العامة للدراسة الحالية من واقع استجابات المشاركات في الدراسة والتحليل الإحصائي لبيانات الدراسة يمكن التوصل لتصور تخطيطي مقترح لتفعيل المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل كما يلي:

## ( أ ) - أهداف التصور التخطيطي المقترح:

- تفعيل تطبيق المشروطة في برنامج تكافل.
- تعظيم دور المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل
- تحديد أدوار العاملين والشركاء في تطبيق مشروطة برامج الحماية الاجتماعية.

- مواجهة للصعوبات التي تواجه المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل.

**( ب ) - الأسس التي يقوم عليها التصور التخطيطي المقترح:**

- الدراسات السابقة وما انتهت إليه من نتائج وتوصيات.
- نتائج الدراسة الميدانية الحالية والإطار النظري للدراسة الحالية.
- الأسس المهنية للخدمة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي والمتمثلة في الأساس المعرفي، والقيمي، والمهاري.
- مشروطة برنامج تكافل للحماية الاجتماعية.

**( ج ) - المؤسسة المستفيدة من التصور التخطيطي المقترح:**

يعد هذا التصور التخطيطي المقترح لكي تستفيد منه الوحدات الاجتماعية والإدارات الاجتماعية العاملة في تقديم خدمات برنامج تكافل والعاملين فيها بجمهورية مصر العربية.

**( د ) - الأسس المهنية التي ينطلق منها التصور التخطيطي المقترح:**

ينطلق هذا التصور التخطيطي المقترح لتفعيل المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل من عدد من الأسس المهنية في التخطيط الاجتماعي تحدها الباحثة كما يلي:

- فمن ناحية مبادئ التخطيط الاجتماعي تتحدد هذه الأسس في مبادئ: الواقعية، الشمول، التكامل، المرونة، الموازنة، والتعاون والتنسيق.
- ومن ناحية أدوار المخطط الاجتماعي تتحدد هذه الأسس في أدوار المخطط الاجتماعي في كل من: وضع وتعديل سياسة المؤسسة، كجامع ومحل بيانات، تحديد الأهداف، وضع أنشطة الخطة، منفذ للخطة، متابعة الخطط والبرامج، تقويم البرامج والمشروعات وقياس عائدها، إداري.
- ومن ناحية الاستراتيجيات التخطيطية الاجتماعية تتحدد هذه الأسس في: استراتيجية المشاركة، استراتيجية التفاعل، استراتيجية الاقناع، استراتيجية الاتصال، استراتيجية التنسيق، استراتيجية الاستثارة، استراتيجية التعاون.

**( هـ ) - الشركاء في تحقيق التصور التخطيطي المقترح:**

- العاملين بالادارات والوحدات الاجتماعية بمديريات التضامن الاجتماعي.
- المستفيدات من برنامج تكافل للدعم النقدي المشروط.
- ممثلي المؤسسات الصحية والتعليمية المرتبطة بتطبيق المشروطة.
- فرق متابعة برنامج تكافل علي المستويات المحلية والوطنية.

## ( و ) - المؤشرات التخطيطية لتحقيق التصور التخطيطي المقترح:

## 1- مؤشرات تخطيطية لتحقيق المساواة للمستفيدين من برنامج تكافل.

- العمل علي ربط المشروطة بتوزيع عادل للدعم بين المستفيدين.
- الحرص علي ان تكون قواعد الاستفاده من المشروطة واضحة ومحددة.
- ضمان أن توجد وسائل متعددة للتحقق من استيفاء المستفيدين للمشروطة.

## 2- مؤشرات تخطيطية لتحقيق تكافؤ الفرص للمستفيدين من برنامج تكافل.

- التأكيد من تناسب الدعم في ظل المشروطة مع الحالة الاجتماعية للمستفيدين.
- ضمان وجود زيارات منزلية لمتابعة التغيرات التي تطرأ علي أسر المستفيدين.
- العمل علي تنفيذ متابعة دورية لحصر المستفيدين غير الملتزمين بالمشروطة.

## 3- مؤشرات تخطيطية لضمان وصول الدعم لمستحقيه من المستفيدين من برنامج تكافل.

- العمل علي ضمان ربط المشروطة باستمرارية وصول الدعم لمستحقيه.
- تطبيق المراجعة الدورية للمشروطة لضمان الحصول علي الدعم.
- التأكيد من عدم الحصول علي الدعم إلا بعد بحث الحالة الاجتماعية.

## 4- مؤشرات تخطيطية لسهولة إجراءات الحصول علي الدعم للمستفيدين من برنامج تكافل.

- الحرص علي تقديم الخدمات في الوحدات الاجتماعية الاقرب للمستفيدين.
- ضرورة ضمان وجود سهولة في الإجراءات الخاصة باستخراج بطاقة المشروطة للدعم.
- العمل علي حصول المستفيدين علي الدعم بسهولة ويسر.

## 5- مؤشرات تخطيطية لمواجهة الصعوبات التي تجابه المشروطة في تحقيق العدالة

## الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل.

- زيادة التوعية بكيفية استمرار صرف مساعدة تكافل.
- تيسير ومراجعة تعقد الإجراءات الإدارية لاستخراج بطاقات المشروطة ببرنامج تكافل.
- تدليل صعوبة تحديث البيانات علي الموقع الالكتروني لبرنامج تكافل.
- العمل علي تيسير إجراءات استعادة المبالغ المستقطعة من الدعم.

## 6- مؤشرات تخطيطية لمقترحات تفعيل المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدين

## من برنامج تكافل.

- زيادة الاهتمام بتوعية المستفيدين بكيفية استمرار صرف مساعدة تكافل
- زيادة عدد مقدمي خدمات الدعم بالوحدات الاجتماعية

- العمل علي تيسير تحديث البيانات علي الموقع الالكتروني لبرنامج تكافل
- التفكير في أن يشمل الدعم أكثر من طفلين لكل مستفيدة.

#### ( ز ) - آليات تنفيذ التصور التخطيطي المقترح:

- ويتطلب ذلك ضرورة وجود مجموعة من الآليات لتنفيذ التصور التخطيطي المقترح المقترح لتنفيذ المشروطة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمستفيدات من برنامج تكافل وهي كالتالي :
- بناء قدرات العاملين في برنامج تكافل علي مستويات الادارات والوحدات الاجتماعية فيما يتعلق بالمشروطة والعدالة الاجتماعية ورؤية الدولة في هذا الشأن.
  - نشر فكر المشروطة بين المستفيدات وفي المجتمعات المحلية المستفيدة.
  - تفعيل الشراكات المحلية في تطبيق المشروطة في قطاعي التعليم والصحة.
  - دعم التحول الرقمي في الإدارات الاجتماعية لتحقيق العدالة وسرعة انجاز الخدمات.
  - تدريب المستفيدات علي الاستفادة من الخدمات الرقمية لبرنامج تكافل دون تشكيل ضغط علي الوحدات الاجتماعية.
  - تكثيف تدريب العاملين علي المتابعة والتحقق ودعمهم بأدوات تحقق متعددة الابعاد ووجود نظام الكتروني يعمل عليه الشركاء للتأكد من تحقيق المستفيدات للمشروطة.
  - تطوير التصور المقترح ليصبح خطة كاملة بالتعاون مع العاملين والشركاء والمستفيدين و الموافقة عليها.

#### ( ح ) - مستلزمات متابعة التصور التخطيطي المقترح:

- وجود الاهتمام والقناعة لدي العاملين والقيادات المحلية والوطنية العاملة في برنامج تكافل بالمشروطة كسبيل لتحقيق العدالة.
- وجود فريق متخصص داخل الوزارة وعلي مستوي المديریات والادارات لتقديم الدعم الفني للمستفيدات والعاملين.
- ضمان استمرارية التنسيق والتعاون بين الشركاء الحاليين والمستقبليين والقطاعات الجديدة التي يحتمل تطبيق المشروطة فيها لصالح المستفيدات.

#### ( ط ) - مستلزمات تقويم التصور التخطيطي المقترح:

- التعرف على ما تم تحقيقه من إنجازات في تطبيق المشروطة علي المستوي المحلي.
- رصد كفاءة وفعالية تطبيق المشروطة لتحقيق العدالة الاجتماعية لدي المستفيدات من برنامج تكافل.
- وجود فريق متخصص داخل برنامج تكافل مهمته هي تقويم للخطط والتنفيذ.
- الاستعانة بخبراء خارجيين لتقييم خطة تطبيق المشروطة في برنامج تكافل.

## ( ي ) - دراسات مستقبلية مقترحة في اطار التصور التخطيطي المقترح:

- فعالية الشراكات المحلية في تعظيم تطبيق المشروطة.
- تقويم خطط بناء قدرات العاملين في مشروطة برنامج تكافل.
- التحول الالكتروني كالية لمتابعة تطبيق مشروطة برنامج تكافل.
- برامج الدعم النقدي المشروط كاستراتيجية لتحفيز المواطن المصري.
- تقييم التجربة المصرية لبرامج الدعم النقدي المشروط.
- استشراف قطاعات التوسع في تطبيق مشروطة برنامج تكافل في الريف المصري.

## مراجع البحث:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2018). أهم مؤشرات الدخل والإنفاق والإستهلاك من الفترة (1 أكتوبر 2017 - وحتى 30 سبتمبر 2018)، مايو 2019.
- السروجي، طلعت مصطفى. (2011). تمكين الفقراء استراتيجيات بديلة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- السكري، أحمد شفيق. (2000). قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- السيد، اسلام جمال حفظى. (ديسمبر - 2020). خدمات برنامج تكافل وكرامة فى المجتمعات الريفية، بحث منشور فى المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد (12)، المجلد الثانى.
- الضحيان، سعود بن ضحيان و حسن، عزت عبد الحميد محمد . (2002). معالجة البيانات باستخدام " برنامج SPSS V10 " ، سلسلة بحوث منهجية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، الكتاب الرابع، ج2.
- العمدة، محمد فوزى الدسوقي. (2013) قاموس المصطلحات الاجتماعية "عربي- انجليزي". القاهرة: مركز تطوير الأداء والتنمية للنشر والتوزيع.
- النمر، هدي و سليمان، أحمد. (2021). برامج الحماية الاجتماعية ومنظومة دعم السلع الغذائية والخبز: الوضع الراهن وسبل التطوير، سلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة ، رقم (10)، القاهرة: معهد التخطيط القومي.
- أبو قورة، خضر عبد العظيم. (2010). نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر. القاهرة: معهد التخطيط القومي.
- أحمد، أحمد زين العابدين. (يونيه - 2017). فاعلية برنامج تكافل فى تحسين أوضاع الفقراء بحث ميدانى لقرنيتين بمحافظة أسيوط، بحث منشور فى حوليات عين شمس، المجلد الخامس والأربعون، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- جامعة الدول العربية. (1983). معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة به ، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- خزام، منى عطية. (2010). شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- درويش، يحيى حسن. (1998). معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، القاهرة: الشركة العالمية للنشر - لونجمان.
- زهران، سناء محمد. (2019). تصور تخطيطى لتفعيل شبكات الأمان فى الحد من مشكلة الفقر: دراسة مطبقة على " برنامج الدعم النقدى المشروط - تكافل وكرامة" بمحافظة أسيوط، بحث منشور فى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان، العدد (48)، المجلد (1).
- شرف الدين، فوزي. (2012). الخدمة الاجتماعية "تحليل المهنة والجذور" ، بنها: دار التحرير للطباعة والنشر.



- طلعت، عصام محمد و قبيصي، محمود نورالدين. (2020). العائد الإجتماعى والإقتصادى لبرامج الحماية الإجتماعية: دراسة مطبقة على برنامج تكافل وكرامة بأسيوط، بحث منشور فى مجلة كلية الخدة الإجتماعية للدراسات والبحوث الإجتماعية، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة الفيوم، العدد(21).
- عبد الصمد، زياد. (2009). دور المجتمع المدني فى الحماية الاجتماعية، بيروت: هيئة تنمية المجتمع - المنتدى العربي للسياسات الاجتماعية.
- عبدالرحمن، على عبدالرحمن. (2017). اسهامات برنامج تكافل وكرامة فى تحقيق الحماية الإجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، بحث منشور فى مجلة الخدمة الإجتماعية، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان.
- فدعق، طلحة حسين. (أكتوبر - 2013). الفقر وشبكات الأمان فى المملكة العربية السعودية ، بحث منشور فى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية و العلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الخامس و الثلاثون، المجلد الثاني عشر .
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم(15) لسنة 2015.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم(540) لسنة 2015 المادة رقم (5)
- قرار وزير التضامن رقم(230) لسنة 2015.
- كمال، آيه أحمد محمد. (2017). فاعلية خدمات برنامج تكافل وكرامة فى تحقيق الحماية الإجتماعية للفقراء: دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع، بحث منشور فى مجلة الخدمة الإجتماعية، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان.
- مجمع اللغة العربية . (2010). المعجم الوجيز، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- محمد، عفاف أحمد. (2016). العدالة الاجتماعية - منظور مقارن ، بحث منشور فى مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفى بالسودان، عدد 16.
- محمود، رشا سيد أحمد. (2020). الممارسة العامة للخدمة الإجتماعية وتعزيز القدرات الذاتية للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة الفيوم.
- مديرية التضامن الإجتماعي بأسوان . (2017). تقارير مديرية الشؤون الإجتماعية بأسوان، أسوان: مديرية الشؤون الإجتماعية بأسوان.
- منشورات وزارة التضامن الإجتماعي الصادرة فى 2020/12/7.
- منصور، عمرو محمود عبد الحميد. (2014). شراكة الدولة ومنظمات المجتمع المدني فى تفعيل برامج الحماية الاجتماعية لفقراء الحفر ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- موقع وزارة التضامن الاجتماعي المصرية المتاح علي الرابط - [www.moss.gov.eg](http://www.moss.gov.eg) ، والذي تم تصفحه فى 2020 /12/22 م.
- هاشم، صلاح. (2018) الحماية الاجتماعية للفقراء، القاهرة: دار أطلس للنشر.
- هنداوي، سحر ياسر محمد على. (2017). إسهامات برنامج تكافل وكرامة فى تحسين نوعية حياة المرأة الريفية الفقيرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان.
- وزارة التضامن الإجتماعي. (2018). كُتَيْبٌ مشروطية برنامج تكافل "مصر بلا عوز"، القاهرة: مطابع وزارة التضامن.

- Bastagli, F. (2009). Conditionality in Public Policy Targeted to the Poor: Promoting Resilience? *Social Policy and Society*, 8(1). .
- Dodlova, M., et al. (2017). "Social transfers and conditionalities under different regime types." *European Journal of Political Economy* 50..
- Fletcher, D. R. and J. Flint (2018). "Welfare conditionality and social marginality: The folly of the tutelary state?" *Critical Social Policy* 38(4).
- Forde, I., et al. (2011). "Using conditionality as a solution to the problem of low uptake of essential services among disadvantaged communities: A social determinants view." *American journal of public health* 101(8)..
- Manji, K. (2017). "Social security reform and the surveillance state: Exploring the operation of 'hidden conditionality' in the reform of disability benefits since 2010." *Social Policy and Society* 16(2):
- Rothwell, J. (2018). Prizewinning Dissertation 2018 No . 18-JR Nudging , Teaching , or Coercing ? : A Review of Conditionality Compliance Mechanisms on School Attendance Under Conditional Cash Transfer Programs.
- Whelan, J. (2021). "We have our dignity, yeah? Scrutiny under suspicion: Experiences of welfare conditionality in the Irish social protection system." *Social Policy and Administration* 55(1).